توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بين الواقع والمنشود

> تعتبر قضية التوظيف من أهم القضايا التي يهتم بها الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين كون الوظيفة هي اللبنة الأولى في استقلال الاشخاص ذوي الإعاقة فالشخص ذي الاعاقة لا يحس باستقلالية ومساواة في المجتمع مالم يحصل على وظيفة تسهم في إخراج قدراته و إمكانياته وتقيه الحاجة والعوز وتعينه على تحمل ظروف المعيشة له ولمن يعول .

هذا من جانب ومن جانب آخر وجود أغلبية كبيرة من البطالة في أوساط الأشخاص ذوي الاعاقة وممارستهم لعملية الضغط الشديد على الاتحاد وجمعياتهم النوعية التي أوكلت متابعة التوظيف على الاتحاد .

> ومن الجدير ذكره أن الاتحاد قد أستطاع أن يخطو خطوات ثابتة في مجال التوظيف غير أنه لم يصل إلى مبتغاه بتحقيق وتنفيذ جميع النسبة المقررة بحسب القانون في توظيف الاشخاص ذوي الاعاقة وهذا يرجع لأسباب سنوردها في طي ورقتنا هذه ونوضح بعض الحلول لتجاوز العراقيل التي تعترض توظيف الاشخاص ذوي الإعاقة ...

إعداد/عبدالله أحمد بنيان

لمحة تاريخية ..

اكتساب المعيشة كان وما زال هم الإنسان سواء كان ذو إعاقة أو غير إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنذ زمن طويل يعانون من محدودية الإمكانيات التي تحتاجها معظم الوظائف ولهذا نجد أن الأشخاص ذوي الاعاقة ينحصرون في وظائف معينة وقليلة ناهيك عن عدم وجود تأهيل متطور وملائم مع الوظيفة المرغوبة.

فكان يقتصر توظيف الاشخاص ذوي الاعاقة على وظائف بسيطة وقليلة كالتدريس والطباعة والمراسلات وبعض الوظائف الخدمية البسيطة .

وكان هنالك سلوك أنتهجه بعض الناظرين للإعاقة بالنظرة السلبية وهم يعتقدون أنهم يتعاونون مع الاشخاص ذوي الاعاقة فهم يعفونهم من حضور الوظيفة بحجة التعاون مع المعاق وهذا الأمر كان يروق لبعض الاشخاص ذوي الإعاقة وهم لا يعلمون أنهم يعكسون نظرة سلبية تعيق مستقبلا أمام توظيف زملائهم من ذوي الاعاقة .

وكذلك عدم توفر التقنيات والأجهزة المعينة كانت سبباً في صعوبة تمكين الاشخاص ذوي الاعاقة من الحصول على الوظيفة التي يرغبون فيها غير أن وجود جمعيات ونقابات حاليا تعنى برعاية وتأهيل وتدريب الاشخاص ذوي الاعاقة قد أصبح لها أثر في نقل الاعاقة من ما كانت عليه إلى ما يجب أن يكون وذلك بالتدريب والتأهيل المتواصل للاشخاص ذوي الاعاقة وبما يتواكب مع متطورات العصر.

لمحة تعريفية عن الاتحاد...

هو الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين تأسس في الربع الاول من عام ٢٠٠١ م ويضم في عضويته حاليا عدد ١١٨ جمعية مترامية في مختلف محافظات الجمهورية وهي تعنى برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الاعاقة بمختلف إعاقاتهم النوعية «حركية ، بصرية ، سمعية ، ذهنية»، وكما يضم في عضويته جمعيات الحرب والواجب والتي تأسست بعد حرب صيف ١٩٩٤ م

وله ستة فروع أفتتحها مؤخرا في محافظة «إب ، تعز ، الحديدة ، عدن ، حضرموت ، ذمار» ويسعى مستقبلا لفتح المزيد من الفروع ...

وكما يعتبر الاتحاد هو المظلة الكبرى للإعاقة ويسعى جاهدا للوصول إلى حياة كريمة ومستقبل زاهر لشريحة ذوي الاعاقة وفيما يخص عملية التوظيف فقد جعلها الاتحاد من أهم أولوياته كونها قضية عامة وتحتاج إلى متابعة متواصلة وضغط كبير لن يتأتى إلا لجهة عامة كالاتحاد . .

الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والتوظيف ...

كفلت الاتفاقية الدولية المذكورة وفي مادتها رقم [٢٧] والتي تضمنت ظرورة تمكين الاشخاص ذوي الاعاقة من الحق في العمل وعلى قدم المساواة مع الآخرين وأكدت على ضرورة ان تقوم البلد على تخصيص نسبة محددة لتمكين الاشخاص ذوي الاعاقة من الحصول على وظيفة مناسبة مع إمكانياتهم وقدراتهم ..

وقد نقلتهم نقلة نوعية بأن حولت المفاهيم العامة نحو المعاق من إطار الرعاية والعطف والشفقة إلى رحاب الحقوق والواجبات .

فالمتأمل للاتفاقية الدولية الخاصة بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يجد بأنها ركزت على حقوق يجب الإيفاء بها ولم تبحث عن العطف ولا عن الشفقة لأن الحقوق ثابتة ولا تتغير وأما القلوب فتختلف من شخص لآخر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أرادت الاتفاقية الدولية أن توصل رسالة إلى جميع المجتمعات بأن الأشخاص ذوي الاعاقة هم جزء لا يتجزأ من أفراد أي مجتمع لهم حقوق يجب أن يتمتعوا بها كغيرهم على قدم المساواة مع الغير .. القوانين الوطنية وتوظيف الاشخاص ذوي الاعاقة

من الجدير ذكره أن القوانين والتشريعات الوطنية قد سبقت الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في كثير من بنودها ..

فقد كفلا الدستور اليمني والقوانين ذات الصلة بضمان توظيف الاشخاص ذوي الاعاقة وبضمان إتاحة الفرصة للجميع والعمل على الوصول إلى تكافأ الفرص أمام جميع المواطنين ...

وما تخصيص نسبة ٥ ٪ من إجمالي عدد الوظائف المرصودة ضمن الموازنة العامة السنوية للدولة إلا مؤشر حضاري ويدل على أن الاهتمام بشريحة الاشخاص ذوي الاعاقة يوعد من اهتمامات الدولة اليمنية وخاصة مؤشر على أن الجهات التشريعية داخل الجمهورية اليمنية قد أولت اهتماماً متميزاً نحو قضايا وحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة .

وقد نال جانب التوظيف والعمل للاشخاص ذوي الاعاقة خصوصية واهتمام بالغ بسبب المطالبات المتكررة والملحة من الاشخاص ذوي الاعاقة لحصولهم على الوظيفة كون الوظيفة تسهم في رفع مستوى والمكانة الاجتماعية للشخص ..

ومن أجل توضيح ما أوردته القوانين والتشريعات اليمنية نورد ما يلي ..

دستور الجمهورية اليمنية

المادة (٢٩) العمل حق وشرف وضرورة لتطور المجتمع ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين.

المادة (٥٨) للمواطنين في عموم الجمهورية – بما لا يتعارض مع نصوص الدستور – الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً، ومهنياً، ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية).

قانون (٦١) لسنة ١٩٩٩م بشأن رعاية وتأهيل المعاقين

مادة(١٤) : أ – على الوزارة تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل للمعاقين وذلك بتقديم التسهيلات والامتيازات والقروض الميسرة .

مادة(١٨) : أ – يخصص للمعاقين الحاصلين على شهادات تأهيل نسبة ٥٪ من مجموع الوظائف الشاغرة بالجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاعين العام والمختلط ويجوز لأي من هذه الجهات استخدام المعاقين بدون ترشيح من مكاتب وزارة الخدمة المدنية وتحسب هذه التعيينات من النسبة المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة(١٩) : أ – يتولى أصحاب الأعمال بحسب الإمكانيات والفرص المتاحة تشغيل المعاقين الذين ترشحهم وزارة العمل والتدريب المهني أو مكاتبها بما لا يزيد عن ٥٪ من حجم العمالة الكلية لصاحب العمل،ويتم التشغيل في الأعمال والمهن التي تتناسب وقدراتهم وإمكانياتهم..بحيث يتمتعون بكافة الحقوق المقررة في قانون العمل النافذ .

مادة (٢٣) : لا يجوز حرمان المعاقين الذين تم تشغيلهم طبقاً لأحكام هذا القانون من أية مزايا أو حقوق مقرره للعاملين الآخرين من الجهات الأخرى بسبب إعاقتهم .

قانون الرعاية الاجتماعية رقم ( ) لسنة

مادة (٢٩) : تمنح الوزارة للمعاق شهادة بعد إكماله عملية التأهيل تبين فيها المهنة التي تم تأهيله عليها ، وعلى الوزارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية إلحاق المعاقين الذين يتخرجون من معاهد التأهيل والتدريب المهني بالأعمال المناسبة لقدراتهم وإمكانياتهم بالمؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية وعلى هذه الجهات ووزارة الخدمة المدنية قبول من ترشحهم الوزارة للعمل بها وبنسبة لا تتجاوز (٥٪) من عدد العاملين لديها طالما وجدت الكفاءة لدى المعاقين لأداء أعمالهم.

قانون الخدمة

مادة (٢٤) : تلتزم كل وحدة إدارية بتعيين المعاقين لديها بما يتناسب مع قدراتهم ضمن نسبة معينة تحددها الوزارة سنوياً وذلك بهدف تحقيق إدماجهم في المجتمع ومشاركتهم في التنمية الاجتماعية .

قانون العمل

مادة (١٥) : يتولى أصحاب الأعمال بحسب الإمكانيات والفرص المتاحة تشغيل المعاقين الذين ترشحهم الوزارة أو فروعها بما لا يزيد عن نسبة ٥٪ من حجم العمالة الكلية لصاحب العمل ويتم التشغيل في الأعمال والمهن التي تتناسب وقدراتهم وإمكانياتهم بحيث يتمتعون بكافة الحقوق المقررة في هذا القانون.

من خلال استقراء القوانين السالفة الذكر نخلص إلى الآتي:

كفل الدستور أحقية كل مواطن في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين وكذلك الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً، ومهنياً، ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق.

تؤكد العديد من الاحكام القانونية على حق ذوي الاعاقة في التوظيف حيث يكفل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩١م والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٩١ م وقانون العمل رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ م حقوقهم في التوظيف في الجهاز الاداري للدولة وكذلك على مستوى القطاعين العام والخاص ، كما حددت اللوائح للقوانين سالفة الذكر حصة (كوتا) التوظيف لهم والتي لا تتجاوز ٥ ٪ من الوظائف،كما أكد القانون على عدم حرمان ذوي الاعاقة بسبب إعاقتهم من أية مزايا أو حقوق تمنح لغيرهم.

وكما أعفاء القانون المعاقون من اجتياز امتحان اللياقة الصحية قبل التوظيف تجسيدا منه على إتاحة الفرصة أمام المعاقين في التوظيف وإرساء لمبدأ تكافؤ الفرصّ .

سلبيات موجودة لا يمكن تجاهلها يجب حلها .. .

. ومن ما لا يمكن تجاهله أننا نجد وعلى الرغم من صراحة القوانين وشفافيتها إلا أن تقرير مراجعة القوانين الذي قام به فريق إعداد الإستراتيجية الوطنية للاعاقة يؤكد وجود العديد من المواد التمييزية والتي احتوت عليها هذه القوانين وفيما يلي أهم أوجه التمييز التي شملتها :

العقوبة المالية المفروضة على انتهاك حق المعاقين في التوظيف صغيرة ، حيث انها لا تتجاوز١٠٠٠٠ ريال ، وهذا قد يعمل على تشجيع انتهاك هذا الحق طالما والعقوبة متدنية وبهذا الحجم .

هناك تجاهل إزاء قضية ضمان توفير بيئة عمل مناسبة وملائمة .وتوفير ترتيبات تيسيرية معقولة للاشخاص ذوي الاعاقة .

×كما أظهرت مراجعة السياسات والبرامج الآتي:

قلما تتردد الإشارة الى حقوق ذوي الاعاقة في التوظيف في العديد من الاستراتيجيات الوطنية المعنية بما في ذلك استراتيجيات التعليم الاساسي والثانوي والتعليم الفني والتدريب المهني .

محتويات الخطة الخماسية الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (٢٠٠٦-٢٠١٠) والتي اعطت الاولوية لتوظيف المعاقين ، لكن هذه الاحكام لا تجد طريقها الى التنفيذ على مستوى الخطط السنوية وآليات التنفيذ ، وتظل نظرية بطبيعة الحال .وهذا يعود إلى ضعف مشاركة ذوي الاعاقة في صنع السياسات والتشريعات التي تؤثر عليهم ، حيث ان لذلك انعكاسات سلبية على دقة هذه التشريعات التي تهدف الى تنظيم حقوقهم .

لم تعط احكام القانون أي اهتمام للتأكيد على مبدأ المساءلة أو تحديد عقوبات يمكن فرضها على المسؤولين الحكوميين ورجال الاعمال الذين يتعمدون حرمان ذوي الاعاقة من التوظيف ، حيث أدى هذا الى تزايد عدد الجهات التي ترفض توظيف واستيعاب ذوي الاعاقة .

غياب الشفافية في تحديد الحصة القانونية من الوظائف لذوي الاعاقة وكذلك الرقابة الضعيفة من قبل منظمات المعاقين في البلد والخبرة في مجال معرفة الحصة القانونية للوظائف .

لا يوجد آلية رفع تقارير شاملة في وزارة الشؤن الاجتماعية وبوجه التحديد في الادارة العامة للصحة والسلامة المهنية حول نوع الاعاقة أو الاصابات الدائمة أو المؤقتة واماكنها وما هي الاجراءات القانونية التي تم اتخاذها لحماية حقوق ذوي الاعاقة الذين يعانون من اصابات أثناء العملوولا تشمل الزيارات التفقدية كل المنشآت على مستوى المحافظات لتقييم وضع الموظفين بما في ذلك الموظفين في هذه المنشآت .

ومما لايمكن تجاهلة أن هنالك نصوصاً ينتج عنها نتائج سلبية مثل ما أشارت ونصت المادة (١٩) لقانون (٦١) لسنة ١٩٩٩ م المذكورة أعلاه إذ مكنت اصحاب العمل من التلاعب والتحايل على تنفيذ نسبة التوظيف للأشخاص ذوي الاعاقة بذكرة لفظ(بحسب الامكانيات والفرص المتاحة) وهذا اللفظ مطاطي وغير ملزم وكما وجد فيها ايضا تحديد سلبي للنسبة (مالا يزيد عن ٥٪) وهذا اللفظ حصري ويمنع توظيف أكثر من ٥ ٪ ولو كان المعاقون مؤهلون وتحتاج لهم الوظيفة.

واجبات الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين ومنظمات الاعاقة .

من ما لا يمكن تجاهله أن الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين والجمعيات العاملة في رعاية وتأهيل الاشخاص ذوي الاعاقة تتحمل على عاتقها هما كبيراً ويلقى على عاتقها مسئولية كبيرة وشاقة في سبيل الوصول لتحقيق رعاية شاملة وكاملة للاشخاص ذوي الاعاقة والتي توصلهم الحصول على وظيفة مناسبة يكون المعاق مهيأ لأدائها على أكمل وجه ومن هذه الواجبات التالي ....

١ – إجراء المفاضلات العادلة بين المتقدمين لشغل أي وظيفة ووضع لذلك معايير عادلة ومنصفة للوظيفة والمرشح لها

٢– تشجيع ودعم الجمعيات والمراكز التأهيلية والتدريبية على تدريب وتأهيل الاشخاص ذوي الاعاقة على مهارات وإمكانيات شغل الوظيفة .

٣ – متابعة الجهات الرسمية والخاصة بظرورة تنفيذ النسبة المقررة من الوظائف تنفيذا للقانون ذات الصلة

٤ – العمل على متابعة من تم توظيفهم وتدريبهم وتأهيلهم على أدا الوظيفة المكلفين بها وأعادت تأهيلهم بنا عليها وإحتياجاتها .

٥ – تكريم الجهات والاشخاص المنفذين للقانون ومتابعة المعرقلين له قضائيا .

٦– التنسيق مع المراكز والمعاهد الفنية والمهنية لتدريب وتأهيل المعاقين واستهدافهم ضمن البرنامج التعليمي والتدريبي لها .

٧– عقد دورات وندوات تثقيفية وتعريفية بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وأهمية انخراطهم في المجتمع وفي مختلف المجالات .

واجبات الحكومة .

لا شك أن الحكومة هي الجهه الرسمية التي يلقى على عاتقها ضرورة تأمين حياة كريمة وآمنة لجميع أفراد مجتمعها وبما أن شريحة الاشخاص ذوي الاعاقة هي أحد شرائح المجتمع فأن الحكومة بمختلف أجهزتها مسئولة عن أيجاد حلول عملية تسهل وصول الاشخاص ذوي الاعاقة إلى تمكينهم من العمل كونهم جزءاً من نسيج المجتمع وعلى الحكومة أن تنمي الطاقات وتشرك وتشجع جميع الافراد على الانخراط في عملية التنمية كل بحسب قدراته وإمكانياته .

ويجب على الحكومة تجاه الاشخاص ذوي الاعاقة ما يلي ...

١–العمل على تنفيذ القوانين والتشريعات فيما يخص تشغيل وتوظيف الاشخاص ذوي الاعاقة

٢–تهيئة مكان العمل وضمان السلامة والحماية الشخصية للموظف .

٣– خصم نسبة ٥٪ مركزيا دون الخضوع لرغبة ورضى جهة الوظيفة .

٤– رصد وظائف دنيا بمؤهلات ثانوية وما دون ضمن موازنة الحكومة للسنة القادمة .

٥– إلزام الجهات والمؤسسات على توظيف الاشخاص ذوي الاعاقة والمرسلين من الخدمة المدنية بموجب فتاوى بنا على رفع الاتحاد .

٦– التعميم على جميع مدراء شؤن الموظفين في جميع الجهات بضرورة تنفيذ القانون وخاصة فيما يخص توظيف الاشخاص ذوي الاعاقة .

٧– العمل على نشر الوعي وتشجيع ودعم البرامج الاعلامية الهادفة لنشر الوعي المجتمعي حول قضايا وحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وإبراز قدراتهم وإمكانياتهم وإبداعاتهم المختلفة .

٨–اتخاذ قرارات حاسمة ورادعة لكل من تلاعب أو عرقل تنفيذ النسبة الوظيفية المرصودة للاشخاص ذوي الاعاقة

٩– إلزام وزارة الشئون الاجتماعية بالتنسيق مع الخدمة المدنية والاتحاد الخاص بالمعاقين على تسهيل عملية التوظيف وإيجاد فرص عمل تتوائم مع قدرات المعاقين وإمكانياتهم وبحسب ما جاء في القانون .

١٠–العمل على تكييف و موائمة القوانين والتشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وخاصة تعديل ما يتعلق بالعقوبات والنصوص المطاطة والتي تحتمل أكثر من معنى .

١١– تشجيع ودعم الاشخاص ذوي الإعاقة على فتح مشاريع تجارية خاصة بهم وانخراطهم في احتياج سوق العمل بعد تدريبهم وتأهيلهم لذلك .

١٢– تشجيع الاشخاص ذوي الإعاقة على خوض مضمار التجارة وإعفائهم من أي رسوم تترتب على ذلك إسهاما من الحكومة لنقل المعاق المستفيد من نطاق البطالة إلى رحاب التجارة الواسع وكي تقل نسبة البطالة في أوساط المعاقين .

١٣– على وزارة الصحة وبالتنسيق مع اتحاد المعاقين العمل على تحديد من هو المعاق ويجب عليها تعميم ذلك على جميع مكاتبها في مختلف المحافظات وأن لا يمنح أي شخص تقرير طبي عن الاعاقة إلا بناء على معايير وفحص دقيق كون ذلك يترتب عليه حقوق وواجبات كثيرة ومتعددة .

١٤– على مدرا عموم الخدمة المدنية في مختلف محافظات الجمهورية تنفيذ النسبة القانونية ٥ ٪ والخاصة بالمعاقين دون السماح لأي جهة التلاعب والماطلة فيها .

الصعوبات والعراقيل ...

١– عدم خصم الدرجات الوظيفية مركزيا مما يجعل النسبة ٥ ٪ تضيع فحساب النسبة من الاجمالي العام للوظائف سيضمن عدم ضياع النسبة بين تجزئة الدرجات الوظيفية في كل جهة.

٢–السواد الأعظم من الاشخاص ذوي الاعاقة غير قادرين على مواصلة التعليم وهم في المراحل الدنيا ومنهم على سبيل المثال لا الحصر بعض شريحة الصم وهم بحاجة ماسة لمراعاة وضعهم ومنحهم درجات تتوائم مع تأهيلهم الحاصلين عليه .

٣– أكثر الجهات لا ترصد لها أي درجات ثانوية وأدنا

٤– بعض الجهات والمؤسسات ترفض تنفيذ توظيف الاشخاص ذوي الاعاقة بسبب إعاقتهم ودون النظر في إمكانياتهم وقدراتهم على شغل الوظيفة ..

٥– يهتم الاتحاد بالعمل على ما قبل التوظيف ولا يسعى لإعادة التأهيل لما بعد الوظيفة واحتياجها .

٦–غياب دور الاعلام المركز حول قضية التوظيف للاشخاص ذوي الاعاقة .

٧–غياب دور القطاع الخاص وعدم تفاعله مع توظيف الاشخاص ذوي الاعاقة .

٨– عدم تحفيز وتشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة لتشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة

٩– لا تقوم السلطة المحلية بخصم وتحديد نسبة المعاقين من الدرجات المعتمدة وإنما تقوم بتوزيع الدرجات على المديريات مما يجعل أعضاء المجلس المحلي المسئولين عن المديريات يتنازعون على أخذ نسبة كل مديرية متجاهلين نسبة المعاقين من ناحية ومن ناحية أخرى تتقسم الدرجات فيصعب حساب النسبة المئوية من الدرجات العشر وأدنا في كل مديرية فيضيع حق المعاق في النسبة المقررة له .

الحلول والتوصيات

١–خصم النسبة ٥ ٪ مركزيا .

٢– اعتماد درجات وظيفية للمؤهلات ما دون الثانوية وعلى أن ترصد ضمن الموازنة السنوية القادمة للاشخاص ذوي الاعاقة كاحتياج فعلي للجهة طالبة اعتماد الوظائف . .

٣– موافات الاتحاد بالدرجات الوظيفية المعتمدة مبكرا ليتمكن من إجراء المفاضلات في وقت كافي .

٤– إلزام الجهات الرافضة لإتمام توظيف الاشخاص ذوي الاعاقة واتخاذ الاجرائات الرادعة تجاه الرافضين لتنفيذ القانون .

٥– على الاتحاد وجمعياته تكثيف العمل على تأهيل وتدريب الاشخاص ذوي الاعاقة على المهارات التي يطلبها سوق العمل والوظيفة الحديثة .

٦– تشجيع القطاع الخاص على استيعاب الاشخاص ذوي الاعاقة ضمن الكادر الوظيفي له وذلك بمنحه امتيازات وإعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها من قبل الحكومة .

٧– إقامة العديد من الندوات الإعلامية والتوعية والتي تهدف إلى نشر الوعي المجتمعي حول قدرات وإمكانيات ومهارات الاشخاص ذوي الاعاقة وإبراز النماذج الناجحة والمتميزة وظيفيا من ذوي الاعاقة .

٨–على صندوق المعاقين بالتنسيق مع الاتحاد توفير الاجهزة التعويضية التي تساعد الاشخاص ذوي الاعاقة على تجاوز الاعاقة وتسهم في رفع مهاراتهم وإمكانياتهم الوظيفية .

٩–على الاتحاد العمل على تكريم وتحفيز المتميزون في وظائفهم من ذوي الاعاقة .

١٠– على الاتحاد العمل على تكريم الاشخاص والجهات المنفذة لتوظيف الاشخاص ذوي الاعاقة .

١١– على الحكومة بمختلف أجهزتها ووزاراتها اتخاذ التدابير المناسبة والتي يكون من شأنها تسهيل وصول الاشخاص ذوي الاعاقة إلى المرافق العامة والتابعة لها بكل سهولة ويسر . .

١٢– على الاتحاد متابعة صندوق المعاقين على تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل وتسليمها للاشخاص ذوي الاعاقة بعد تدريبهم وتأهيلهم على إدارتها والاستفادة المثلى منها

١٣– توجيه الاشخاص ذوي الاعاقة نحو التجارة والانخراط في القطاع الخاص بقدر الامكان كون الاعتماد على الوظيفة الحكومية لن يغطي إلا حوالي ٢ ٪ من إجمالي طالبي التوظيف هذا أن نفذت النسبة من إجمالي الدرجات المرصودة سنويا للدولة .

١٤– على محافظي المحافظات إصدار قرارات تشكيل لجنة تعنى بالنظر في ملفات المتقدمين للوظيفة من الاشخاص ذوي الاعاقة ومدى الاستحقاق لها على ان تشترك في اللجنة ممثلون عن اتحاد المعاقين أو أحد جمعياته والمختار من قبل الجمعيات الخاصة بالمعاقين داخل المحافظة وعضوية أطباء متخصصين وممثل الخدمة المدنية ويرأسه رئيس المجلس المحلي أو من ينوبه للبت في توظيف المعاقين داخل المحافظة وبما يضمن تنفيذ القانون في هذا الصدد .

والله ولي الهداية والتوفيق.

×رئيس الدائرة القانونية
بالاتحاد الوطني للمعاقين

منبر الأقوياء

ماذا يريد ذوو الاعاقة ؟

فهيم القدسي

● وكغيرهم هاهم اليوم ذوو الإعاقة يعبرون عن آرائهم بحرية ومن منطلق الحق الذي كفله دستور الجمهورية اليمنية وكل القوانين والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها اليمن وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهذه ظاهرة صحية وطبيعية تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن ذوي الإعاقة هم جزء لايتجزأ من نسيج المجتمع اليمني الكبير،

● ما أزعجنا كثيراً هي تلك الاعتداءات التي تعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة بداية الأسبوع الماضي أثناء مسيرتهم السلمية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل وعلى مرأى ومسمع من الأجهزة الأمنية دون أن تحرك ساكنا من اجل حمايتهم الأمر الذي لا بد من إدانته ومحاسبة متسببيه كونه لا يتماشى مع قيمنا وأخلاقياتنا فحرية التعبير مكفولة للجميع طالما أنها لا تمس حرية الآخرين.

● ومع كل ذلك أقول لإخواننا ذوي الإعاقة أن ما لاحظته من تخبط واختلاف وتشتت في الآراء والمطالب التي وضعتموها في اعتصامكم جعلني واثق من أن غياب دور الجمعيات النوعية لذوي الإعاقة هو السبب الأساسي في هذا التخبط وفي وصول الأمور إلى ما وصلت اليه وهذه المطالب ليست وليدة اللحظة أو نتيجة لوضع معين يجب أن نستغله بل هي معاناة حقيقية منذ سنوات وفي كل مرة كانت تقدم وتطرح وتقابل بتجاهل من قبل المعنيين والمسئولين على شؤون ذوي الإعاقة.

● إن دور جمعياتنا أصبح هزيلاً وعشوائياً لعدم قدرة قيادتها على تحديد ماذا يريد ذوو الإعاقة وما هي احتياجاتهم وكيف يمكن الارتقاء بمستوياتهم وتطوير مهاراتهم وإمكانياتهم العملية والعلمية حتى أصبح الهم الوحيد لقيادات الجمعيات هو متابعة نفقات التشغيل وكيفية تغطيتها وما تمثله من التزامات والانشغال في المتابعة لعدة أشهر في أروقة وإدارات الصندوق ما نجم عنه فقدان الثقة بين أعضاء جمعيات ذوي الإعاقة وقيادتها .

● فلو أدركت قيادات الجمعيات وبوعي عالٍ ومن منطلق المسؤولية هذا الوضع لوضعتً آليات تنظم مثل هكذا مطالب واحتواء كل السلبيات الناجمة عن عشوائية التعبير وذلك بالتنسيق مع مظلة الإعاقة في اليمن الاتحاد الوطني للمعاقين الجهة العليا والمعنية بشؤون ذوي الإعاقة من اجل إيجاد الحلول المناسبة لكل ما يواجه معاملات وصعوبات الأشخاص ذوي الإعاقة.

● وبكل صراحة ليست المشكلة في شخوص بعينهم إنما المشكلة في تفاقم الأخطاء وعدم إيجاد المعالجات لها وهو ما أوصل الأمور إلى ما هي عليه رغم اليقين من الجميع أن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين هو انجاز كبير ينبغي المحافظة عليه وكل ما يحتاج إليه الصندوق هو إعادة شاملة وكاملة لهيكله التنظيمي ورفده بالخبرات الإدارية ذات المؤهلات العلمية العالية من أجل تجويد نوعية الخدمات التي يقدمها للاسهام في تخفيف معاناة الاشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات .

تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التمكين السياسي

كتب /مطهر هزبر

■ تقيم المؤسسة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع مؤسسة إبحار للطفولة والإبداع أول دورة تدريبية للتمكين السياسي للأشخاص ذوي الاعاقة خلال الفترة(٨–١٠) يناير الجاري بصنعاء وذلك تحت رعاية الدكتورة أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل .

وأوضحت الأخت/ رجاء المصعبي رئيسة المؤسسة العربية لحقوق الانسان أن هذه الدورة تأتي ضمن حملة المؤسسة للتوعية والتعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيث بدأت المؤسسة حملتها عام ٢٠٠٢م، وحتى الآن تمهيدا لتمكينهم من أجل المشاركة في الانتخابات النيابية وانتخابات المجالس المحلية القادمة حيث تعد هذه الدورة الأولى على مستوى اليمن رغبة من المؤسسة في تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها اليمن في نوفمبر ٢٠٠٨م، وللتأكيد على حقهم في المشاركة السياسية بعضوية مجلس النواب والمجالس المحلية .

وأضافت المصعبي إن الدورة سيشارك فيها الأشخاص ذوي الإعاقة من كل من أمانة العاصمة ومحافظات عدن وتعز الحديدة حضرموت وذمار، حيث تستمر الدورة لمدة ثلاثة أيام تدريب عملي يليها نزول ميداني إلى كل من مجلس النواب واللجنة العليا للانتخابات .

مشيرة إلى أنه سوف يتم في خلال فترة التدريب والنزول الميداني تعريف المشاركين بمعلومات حول التمكين السياسي وإدارة الحملات الانتخابية وما تحتويه من وضع للأهداف واستهداف الناخبين والمحيط الجغرافي وتحليل الناخبين وطبع الرسالة ومحتواها بالإضافة إلى تطوير خطة الاتصال بالناخبين وما تحتويه من إقناع للناخبين ويوم السحب أو الدفع الأعمى وأهم وسائل الاتصال بالناخبين يليها وضع أدبيات الحملة الانتخابية وأدوار العاملين فى الجملة الانتخابية من المرشح نفسه ومدير الحملة والمتطوعين .

كما سيتم التدريب على شروط وإجراء الترشيح في الانتخابات في مجلس النواب وشروط الترشح في انتخابات المجالس المحلية بالإضافة إلى إجراءات الانسحاب .

اقامته مجموعة طلابية بجامعة صنعاء:

بازار خيري لصالح الأطفال ذوي الاعاقة الحركية

قضايا الاعاقة/

■،، نظمت مجموعة طلابية من كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء وبالتنسيق مع جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركياً الثلاثاء الماضي بازاراً خيرياً لصالح الأطفال ذوي الاعاقة الحركية تحت شعار (رسالة حب لكل معاق).

وفي حفل الافتتاح عبر الدكتور/سنان المرهضي عميد كلية التجارة عن سعادته بإقامة هذا البازار الخيري موكدا على أهمية الاهتمام بهذه الشريحة الاجتماعية التي يجب أن تلقى الرعاية الانسانية الكاملة كي يتمكنوا من التغلب على إعاقتهم منوها بأن مثل هذه الفعاليات الخيرية لها أثر إيجابي يساهم في مساعدة الجمعية في تقديم خدماتها للأطفال ذوي الاعاقة الحركية .

من جانبه أشار الأخ /هائل محمد البعداني المسئول الثقافي والرياضي بجمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركياً إلى الدور الذي تقوم به الجمعية في رعاية وتأهيل الأطفال المعاقين حركياً من خلال عدة برامج تعليمية وتأهيلية وترفيهية واشاد البعداني بمبادرة طلاب كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء إلى هذه اللفتة الكريمة بإقامة البازار الخيري لصالح الأطفال المعاقين حركياً معتبراً أن تدشين فعاليات العام الجديد باقامة هذا البازار لهو من حسن الطالع أن يكون في رحاب جامعة صنعاء لما له من أهمية بالغة في توعية المجتمع بأهمية دعم شريحة ذوي الإعاقة الحركية وخصوصاً الاطفال المعاقين منوها بأن الجمعية تسعى إلى خلق علاقة شراكة مع عدد من الجهات والمنظمات للاسهام في تقديم خدمة أفضل لذوي الإعاقة.

وكان الأخ فيصل السراري رئيس المجموعة الطلابية بكلية التجارة بجامعة صنعاء قد القى كلمة ترحيبية قال إن المجموعة الطلابية هي مجموعة شبابية هدفها وضع بصمة ورسالة أمل لكل المجتمع وضعت بصمتها في العام الماضي من أجل الأطفال المصابين بالسرطان واليوم تضع بصمتها من أجل الأطفال ذوي الاعاقة الحركية بهدف ايصال رسالة لكل المجتمع مفادها أن أي مجتمع مهما بلغ من الرقي والتقدم ومهما أتخذ من إجراءات الوقاية والرعاية الصحية فإنه لايخلو من وجود الإعاقات مشيرا إلى أن من أهم المقاييس التي يقاس بها رقي الأمم وتحضر الشعوب هو اهتمامها بإنسانية الإنسان في شتى صوره التي خلقه الله بها .

وفي نهاية الحفل قام عميد كلية التجارة والاقتصاد الدكتور /سنان المرهضي والأخ /يزن ناصر السعيدي رئيس جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركياً وعدد من المسئولين بالكلية بتكريم نماذج من الاعاقة لتميزهن في التحصيل العلمي الجامعي كما تم تكريم الاخ/ عبد الشكور السروري وكيل المدرسة الأساسية بجمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركيا لجهوده في خدمة الأطفال ذوي الاعاقة الحركية لأكثر من ١٦عاماً وتخلل الحفل العديد من الفقرات المتنوعة .